الأنباء
الجمعة 4 نوفمبر 2016
أمة 2016

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أكد ضرورة حماية الهيئات التعليمية في المدارس ودور العلم

عسكر: على الحكومة تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين والمعلمات وإنشاء صندوق اجتماعي لتعويض الكادر التعليمي عن الأضرار

عسكر العنزي

أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي أنه بات لزاما على الحكومة رفع مستوى التعليم ومخرجاته بتحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين والمعلمات، لضمان عدم المساس بالمكانة التي ينبغي أن يتمتع بها المعلم، وبذل أكبر جهد من أجل تلقين الطلاب العلم واكتسابهم القدرات المختلفة، في ضوء حرمة دور العلم.

وذكر عسكر أنه في المجلس الماضي تقدم باقتراح قانون لحماية المعلم والطلبة من الاعتداء اللفظي أو الجسدي أو أي نوع من الأذى، لما لهذه القضية من أهمية، مبينا أن القانون بلغ مشارف الطريق، لولا حل البرلمان، وقال إنه سيواصل العمل على تمرير القانون، إذا أتيحت له الفرصة.

وأكد عسكر ضرورة حماية الهيئات التعليمية، في المدارس ودور العلم التابعة للقطاع الحكومي والأهلي من مرحلة رياض الاطفال حتى الثانوية أو ما يعادلها، وكل شخص في وظيفة التعليم أو الادارة أو التوجيه في المؤسسات التعليمية، مشيرا إلى أن للمؤسسات التعليمية – سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو الاهلي – حرمة في حدود القانون، ولا يجوز لجهات الأمن دخولها في غير حالات الجرم المشهود إلا بناء على طلب إدارة المؤسسة أو بإذن من جهات التحقيق، الذي يكون بدرجة رئيس تحقيق وأعلى.

وأضاف عسكر أنه على المؤسسة التعليمية إبلاغ المعلم بتقرير الكفاءة السنوي الذي يعد عنه وذلك خلال خمسة عشر يوما من اعتماده من لجنة شؤون الموظفين، وذلك أيا كان تقديره في هذا التقرير، مشددا على أنه إذا تلقت المؤسسة التعليمية شكوى ضد المعلم بسبب يتعلق بأداء وظيفته، فعليها إحالتها إلى لجنة للتحقيق فيها (تتكون من خمسة أعضاء أربعة يختارهم وزير التربية والخامس ترشحه جمعية المعلمين في بداية كل عام دراسي)، وفي حالة ثبوت المخالفة المنسوبة تنفذ الاجراءات التأديبية في حقه، أما إذا كانت الأدلة غير كافية أو كانت الوقائع لا صحة لها أو لا مخالفة فيها فيحفظ التحقيق نهائيا.

ودعا عسكر إلى أن ينشأ في وزارة التربية صندوق اجتماعي للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمعلم في شخصه أو ممتلكاته أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها، وذلك إذا لم يحصل على تعويض بأي طريق آخر، وتكون موارد الصندوق المشار إليه، من الأموال التي تخصصها الدولة، والمساهمات التي تقدمها المؤسسات الخاصة المختلفة، والهبات والتبرعات المقدمة للصندوق.

وختم العنزي بأنه حريص على هذه القضية، بناء على الدور الرائد والرسالة النبيلة التي يقوم بها المعلم، ومن أجل تحقيق الغايات السامية، في إطار حرص الشعب والدولة على التعليم وضرورة تحقيق غاياته، والنمو الشامل المتكامل في إطار مبادئ الإسلام والتراث العربي والعادات والتقاليد الاجتماعية الكويتية.

خلال زيارته لرئيس الوزراء بخصوص قضية الطالب الرشيدي المحتجز في أميركا

مبارك الخرينج يشكر المبارك على رعايته واهتمامه بأبناء الكويت في كل مكان في العالم

مبارك الخرينج

عبر مرشح الدائرة الرابعة مبارك الخرينج عن شكره العميق لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على رعايته واهتمامه الكامل بأبناء الكويت في كل مكان في العالم، معبرا عن تقديره الكبير لاهتمام ومتابعة سموه بقضية الطالب الرشيدي المحتجز في الولايات المتحدة، لافتا إلى أن سموه أكد رعاية السفارة بشكل كامل للقضية وتحمل كل أتعاب القضية حتى يعود الطالب الرشيدي إلى بلده الكويت بين أهله ومحبيه.

وأعرب الخرينج أيضا عن شكره الكبير لسمو الشيخ جابر المبارك على حله لمشكلة الطيارين الكويتيين وإعادتهم لأعمالهم في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

جاء ذلك إثر الزيارة التي قام بها الخرينج لسمو رئيس مجلس الوزراء ومقابلته حاملا معه قضية الطالب الكويتي ومعاناته في الغربة. وكذلك طلب الطيارين الكويتيين المسرحين.

خلال ندوة عقدها في ديوانه بحضور أبناء الدائرة الخامسة

مالك الحمود: مستمر في خوض السباق الانتخابي ولن أنسحب ولن أقبل بالمنصب الحكومي ولن يثنيني عن الانتخابات إلا الموت

مرشح الدائرة الخامسة المحامي الشيخ مالك الحمود المالك الصباح متحدثا خلال ندوته

جانب من الحضور خلال الندوة (احمد علي)

محمد راتب

أكد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة المحامي الشيخ مالك الحمود المالك الصباح استمراره في الترشح وعدم الانسحاب تحت أي ضغط من الضغوط، مشيرا إلى أنه لن يمنعه من ذلك إلا الموت، فهو معارض ليس من أجل المعارضة بل في سبيل الإصلاح، وليس من حق أحد تفسير الدستور على هواه فليس فيه مادة تمنع أبناء الأسرة من الترشح أو تنأى بهم عن التجريح السياسي.

وبين في ندوة عقدها بحضور حشد كبير من أبناء الدائرة الخامسة وجمع من المعاقين وأولياء أمورهم وجمعيات النفع العام، أنه يتحمل كل ما يقع على المواطنين، فالجميع في قارب واحد، وإذا كان على أبناء الأسرة الحاكمة النأي بأنفسهم عن التجريح السياسي فمن باب أولى ألا يدخل أحد منهم في الحكومة لأن الوزير أكثر من يتم التجريح به، وإنما عليهم الجلوس في البيت.

وذكر الحمود أن ذوي الاحتياجات الخاصة فئة مظلومة لم تأخذ حقها في الكويت، وعلينا مسؤولية المطالبة بحقوقها بالشروط المناسبة لهم، مبينا أنه ملتزم منكم والأجر على الله.

ثم تحدث الحمود عن القضايا المعيشية التي يعاني منها كل مواطن فذكر أن الكويت قادرة على العيش 50 سنة من اليوم في حال توقف إنتاج النفط، قائلا «لا يطلع علينا نائب سابق، ويقول يمكن ما ندفع رواتب»، مشيرا إلى أن هناك الكثير من القوانين التي تستهدف حجب الهواء عن جميع المواطنين كقوانين الضريبة وازدواجية الجنسية وقانون الـ5٪ والقانون المعيب للإعلام الإلكتروني.

ودعا الحكومة إلى الاهتمام بالمواطن كي يهتم بها، فالكويتيون كلهم على قلب واحد، ولم يقف أي منهم بعد الغزو ليقول أنا ضد أسرة آل الصباح، بل على العكس فإن الكويتيين سيكملون المسيرة إلى يوم الدين، لذلك أخاطب إخواني بضرورة أن يضعوا مصلحة الوطن في المقدمة، مطالبا بوزارة خاصة للنساء اللواتي لم يأخذن حقهن في الحقبة السابقة السيئة تحت مسمى وزارة المرأة تقضي حوائجهن وترتبط بجميع الوزارات.

وشدد الحمود خلال الندوة على أن مصيره مرتبط بأبناء دائرته وبإخوانه واعدا إياهم بأنه في حال وصل إلى المجلس فإن مصيره مصيرهم، مبينا في الوقت ذاته أنه ليس من حق أحد ان يسوق نفسه على انه رئيس للمجلس كما يجب ألا يدعى إلى أي مناسبة رسمية فهو حاله كحال أي مرشح، يمثل أطياف المجتمع كله، وعليه ألا يكون حريصا على جيبه ويتاجر للشعب لا لشخصه.

وتمنى الحمود في الختام أن يكون المجلس جديدا بأعضائه ورئيسه وأن يتم تشكيل حكومة جديدة لنحصل على مستقبل جديد للكويت.

من جهته، أكد رئيس جمعية متابعة قضايا المعاقين علي الثويني أن قانون المعاقين هو نتاج اجتماعات جمعيات النفع العام المعنية بشؤونهم إلى جانب أصحاب الإعاقة أنفسهم وأولياء أمورهم، وهذا ما يجب أن يفهمه المسؤولون والقائمون على الوزارات، مشيرا إلى أن هذا القانون أجمعت عليه الحكومة والمجلس معا، إلا أننا واجهنا عراقيل في تطبيقه وتنفيذه على أرض الواقع.

وطالب بتوظيف ذوي الخبرة من أولياء أمور المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في الوزارات والهيئات الحكومية، لأنهم الأقدر على توصيل مطالب هذه الفئة، وأن تكون تبعية الهيئة للنائب الأول لرئيس الوزراء، لأن إشراف أي عضو من الوزارات عليها يعني أنها محسوبة عليه كما هو حاصل الآن.

وأضاف أن «إعادة التشخيص» التي صدرت ستعمل على إحداث بلبلة وإيقاع الظلم على المعاقين، وهذا ما نراه في الهيئة، معتبرا أن إعادة التشخيص تعني إعادة المعاق إلى نقطة الصفر وتغيير مطالبه ومعيشته وطريقة تعليمه ونمط حياته، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن أول مدير للهيئة صرح بأن التشخيص تم بناء على معايير عالمية، فما معنى أن يأتوا اليوم بلجنة جديدة لإعادة التشخيص؟ وهل هي أكثر عالمية من اللجنة الأولى؟

وطالب الثويني بتنفيذ قانون المعاقين بحذافيره حسب ما تراه جمعيات النفع العام وأولياء أمور المعاقين لأنهم المرجع والأقدر على فهم طبيعة المعاق، كما يجب أن تنتقى لجنة المعاقين في مجلس الأمة انتقاء جيدا، لأننا ظلمنا من قبل هذه اللجنة كثيرا، داعيا أيضا إلى ضم فئة المعاقين من البدون، وهو أمر وقعت عليه الكويت ضمن اتفاقية ذوي الإعاقة، لكننا لم نجد جدوى من تطبيقه بعد مطالبات لنواب مجلس الأمة.

ونادى بإنشاء مستشفى خاص بالمعاقين علاوة على الأقسام الموجودة في المستشفيات، موضحا أن ما يحدث الآن هو أنه لا توجد أولوية للمعاقين في المستشفيات حتى في الحالات الشديدة، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ مواد الخدمات الخاصة بالمعاقين، وتنفيذ الهيئة للأحكام القضائية وتطبيق الالتزامات المالية بأثر رجعي وإنفاذها.

بدوره، توجه ممثل جمعية طلبة كلية الحقوق عبدالوهاب السهيل بالشكر الى الشيخ مالك الحمود على وقفته إلى جانب الطلبة، مؤكدا أن الحمود مدافع قوي عن القضايا الإنسانية ولديه الكثير من الأفكار البناءة والعقلية الراجحة التي تمكنه من أن يحدث تأثيرا إيجابيا في تشريعات مجلس الأمة المقبل.

من جهته، قال ممثل جامعة الكويت أحمد كندر إن الحمود شخصية يعتمد عليها لكونها تعمل من أجل الصالح العام، وقد طلبنا منه في السابق دعما لحفل تخرج فقال: كلي دعم لكم، وقام بذلك على أكمل وجه، وقد وضعنا أمامه مطالب طلبة الكويت وكلنا ثقة بأنه مع المكتسبات الطلابية وسيكون الأكثر تفهما لها ولأحقيتها.

هنالك قوانين تستهدف حجب الهواء عن المواطنين كالضريبة وازدواجية الجنسية والـ 5٪ والقانون المعيب للإعلام الإلكتروني

أمام الله وأمام الحضور بأن تكون قضية المعاقين قضيته الأولى، فقد وقع عليهم الظلم ويشرفه أن يكون لهم سكرتيران معه في المجلس بدلا من سكرتير واحد، مطالبا بإلزام كل وزير ونائب بأن يتخذ سكرتيرا من هذه الفئة ينقل وجهة نظر أصحابها المظلومين.

وتابع بالقول: إن هذه الفئة ليست هي المعوقة، بل الحكومة التي تهتم بعمليات التجميل وترسل علاج السياحة، مشددا على أن هذا الوضع لا يمكن له أن يستمر، فالمعاقون وقع عليهم الظلم وقد تكرموا علي وشرفوني وجعلوني رئيسا فخريا لهم، وأنا أتعهد لهم بأن يكون في الحكومة القادمة وزير للمعاقين، كما أطالب بأن يكون في كل وزارة مكتب متخصص لخدمتهم، معربا عن اسفه لقيام أحد الوزراء بطرد أحد المعاقين من مكتبه، واصفا إياهم بأنهم مبدعون ومفكرون أعطاهم الله التفوق في الكثير من الأمور، وقد حصد أحدهم الكأس ورفع علم الكويت عاليا، متعهدا بأن يترأس لجنة المعاقين في مجلس الأمة.

ثم انتقل الحمود للحديث عن قرار وزير الداخلية بشطبه واصفا إياه بأنه جاء من دون أي مسببات أو مقدمات، بالإضافة إلى ادعاء البعض وجود قضايا مرفوعة عليه، مخاطبا إياهم بأنه قام بالتسجيل وإحضار شهادة «لا حكم عليه» من وزارة الداخلية، ومع ذلك وقع عليه قرار جائر من وزير الداخلية، مشيرا إلى أن قرارات الوزير باءت بالفشل، وقد تم رد كل من شطبهم، وقضيتي محجوزة للحكم الذي سيكون على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الصحف.

وتابع: لن نقبل بأن يكون الحكم في غير ذرية مبارك الصباح، وهذا الدستور هو العقد الذي يجب أن تلتزموا به، ونحن نحترمكم فلا تستخفوا بعقولنا، وقد قالها أخي وحبيبي المناضل مسلم البراك، فكلنا كويتيون نحتكم لله ثم للدستور، ومع احترامي لقرارات وزير الداخلية، نرفضها.

واستطرد الحمود بأنه اتصل بي أمس مسؤول في الدولة طلب مني أن أسحب ترشحي وأنه سيكون لي منصب، وأنا أقول إنني سخرت نفسي لخدمة الشعب، ولن أقبل بمنصب حكومي، وقلتها سابقا وأكررها: لن يثنيني عن نزول الانتخابات إلا الموت، وأنا متوكل على الله ومحتسب أجري على الله، وأقسم بالله لا أطالب بمال ولا أريد إلا الدعاء لنواب مجلس الأمة.